(**الغارديان**، ١٩٨٢/٢/١).

وهذا الشهر، ختم وزير الخارجية البريطاني رحلته إلى الشرق الأقصى التي انحاز فيها ضد فيتنام بوضوح، ووعد حكومة تايلاند باستخدام النفوذ البريطاني لإيقاف المساعدة التي يقدمها المجلس الأوروبي لفيتنام. والمعروف أن فرنسا تقوم بدور ديبلوماسي هام في هذه المنطقة (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/٥). وارتبط هذا الخبر، في اليوم نفسه، بإعلان بريطانيا فرض عقوبات على بولندا والاتحاد السوفياتي، فكانت أول دولة أطلسية تقدم على هذه الخطوة بعد أميركا.

ومن الملاحظ أن التكتل المعارض للندن في أوروبا الغربية صار أكثر وضوحاً. ومن علاماته أن البيان المشترك الذي صدر بعد اجتماع القمة الفرنسي الألماني، في ١٩٨٢/٢/٢٥، يدعو إلى «الارتفاع فوق المصالح القومية»، وهو إشارة إلى موقف بريطانيا السلبي من المساهمة في ميزانية المجموعة الأوروبية، ومن دعم المنتجات الزراعية.

غير أن الخلافات قائمة أيضاً بين سائر الصف الأوروبي. ومنها مثلاً «حرب النبيذ» القائمة بين فرنسا وايطاليا؛ إذ أن الأولى فرضت رسوماً على النبيذ الأيطالي الرخيص، ثم قررت منع دخوله البتة على أثر مظاهرات صانعي النبيذ الفرنسيين؛ وذلك في مخالفة لمبادىء السوق المشتركة التي تقرر حرية مرور البضائع بين الدول الأعضاء. وقررت اللجنة الأوروبية رفع قضية على الحكومة الفرنسية، وأدرج الموضوع على رأس جدول الأعمال في اجتماع القمة الايطالي الفرنسي، خاصة وأن بريطانيا تخشى أن توسع فرنسا سياسة الحماية هذه في وجه سائر المصنوعات الايطالية من أحذية وأثاثات وسلع كهربائية. وقد وصلت حالة التمزق في السوق الأوروبية المشتركة درجة دعت رئيسها الحالي **ثورن** إلى التحذير من ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لانقاذها، وإلا توقفت حياة المجتمع الأوروبي حسب قوله (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١٧).

أوروبا وقضايا الشرق الأوسط

انعكست هذه الأزدواجية على الموقف الأوروبي من القضايا العربية، فمن جهة وحدة في الجوهر الاستعماري، ومن جهة أخرى دوامة من الزيارات والتصريحات المتناقضة، والابتسامات الرسمية مع ركل الأقدام تحت المائدة.

□ وقد تلقت فرنسا بعض الزجرات، اثر موقفها الهامشي في الأمم المتحدة من ضم الجولان؛ إذ أجلت الحكومة الكويتية زيارة شيسون لها إلى أجل غير مسمى (١٩٨٢/٢/٩). ووجد وزير الخارجية الفرنسي صعوبات، على أقل ما يقال، لتفسير «الجملة الصغيرة» التي كان ميتران قد فاه بها (عن أن المفاوضات هي التي ستحسم أين تقام الدولة الفلسطينية، هل في الأردن أم في الضفة الغربية؟) فاكتشف أن ميتران أراد القول ان الفلسطينيين موجودون في شرق الأردن كما في غربه (١٩٨٢/٢/١٧)، وأعاد اعتراض أغلب الدول العربية على السياسة الفرنسية إلى أن «عناصر من خارج المنطقة شوهت موقف فرنسا». ثم صرح في أبوظبي مؤكداً أن بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل الآن. ولكن يبدو أن تلك «الجملة الصغيرة» كانت من الأسباب التي جعلت حكومة قطر أيضاً تجمد علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا (١٩٨٢/٢/٢٣).

وكذلك جاءت «تلسينة» من اسرائيل. ففي ١٩٨٢/٢/٢٢، دعا بيغن الفرنسيين إلى الاهتمام بمشاكلهم وبأزمتهم الخاصة بالحكم الذاتي في كورسيكا وترك فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اهتمام اسرائيل. وفي ١٩٨٢/٢/٢٦، شن حملة جديدة على المستشار شميث منوهاً بماضيه كضابط في جيش هتلر.

وبالمقابل، يبدو أن بعض البلدان العربية شرعت تلعب الأوراق الأوروبية. ولعل من الأسباب التي دفعتها إلى ذلك تخفيض واشنطن قروضها الانمائية للعالم الثالث بنسبة ٢٦ ٪. وقد علله وكيل وزارة المالية الأميركي بقوله: «هناك فائدة قليلة في إلقاء النقود على هذه البلدان الفقيرة» (**الغارديان**، ١٩٨٢/٢/٢٠).

وكانت مصر على رأس تلك الدول العربية، التي زار رئيسها الجديد عدداً من العواصم الأوروبية الغربية قبل حضوره إلى واشنطن وبعده. وقد تم الاتفاق بينه وبين ميتران على توثيق التعاون في الشؤون التجارية والعسكرية. وجدير بالالتفات أن فرنسا سوف تقوم بتطوير شبكة الطاقة النووية في مصر. وأثنت حكومة بون كذلك على مبارك وعلى «سياسة حسن الجوار التي ينتهجها مع شعوب الشرق الأوسط»، في ايماء واضح إلى عملية القاء